مجتمع

العراق: حملة شعبية للتذكير بمستشفيات الموصل

أطلق ناشطون عراقيون حملة واسعة بعنوان #مستشفيات_الموصل، على مواقع التواصل الاجتماعي، لتذكير الحكومة العراقية بالواقع الصحي في محافظة نينوى، في وقت تراجع فيه الدعم المقدم من الأمم المتحدة ومنظمات إنسانية أوروبية وغربية مختلفة منذ جائحة كورونا فضلاً عن تصاعد تهديدات المليشيات المرتبطة بإيران للبعثات الأجنبية في العراق. ومن أصل عشرة مستشفيات في مدينة الموصل لم يتبق غير واحد ما زال يعمل بنصف طاقته، إذ دمرت آلة الحرب تسعة مستشفيات رئيسية فضلاً عن أربعة مراكز طبية. (العربي الجديد)

الجزائر: هزة أرضية قوية في ميلة

ضربت أمس هزة أرضية قوية مدينة ميلة الجزائرية والمدن القريبة منها ما أدى إلى تصدع عدد من المنازل القديمة، وحالة من الخوف والرعب لدى السكان. وقدرت قوة الهزة بـ 4,9 درجات على مقياس ريختر، وشعر بها سكان عدد من الولايات القريبة من مركز الهزة. وخرج السكان إلى الشارع بسبب الخوف من إمكانية أن تتبعها هزات ارتدادية. وتداول ناشطون صوراً لمحال تجارية تبعثرت فيها السلع وسقطت فيها الرفوف من شدة الهزة. وذكرت هيئة الدفاع المدني لولاية ميلة أنه لم يتم تسجيل خسائر بشرية. (العربي الجديد)

تحديات السكان الأصليين

على الرغم من أن منشأ فيروس كورونا لم يتأكد بعد، فإن الرابط بين الأضرار البيئية والأوبئة معروف جيداً لدى المنظمات البحثية الرائدة. لكن هناك مجموعة أخرى من الخبراء الذين أبدو قلقاً من خطر الأوبئة حتى قبل ظهور كورونا، وهم الشعوب الأصلية. وبفضل معارفهم التقليدية وعلاقتهم بالطبيعة، عرفوا منذ فترة طويلة أن تدهور البيئة سيتسبب بنشر الأمراض.

يصادف يوم غد الأحد 9 أغسطس/ آب اليوم الدولي للسكان الأصليين في العالم. وتلفت الأمم المتحدة، على موقعها، إلى أنه «بينما نكافح انتشار الوباء، من المهم حماية السكان الأصليين ومعارفهم. أراضيهم تضم 80 في المائة من التنوع البيولوجي في العالم، ومعارفهم التقليدية تعلمنا كثيراً عن كيفية إعادة التوازن لعلاقتنا مع الطبيعة وتقليل مخاطر الأوبئة في المستقبل. لكن مجتمعاتهم تواجه مجموعة من التحديات، والواقع الحالي المؤسف هو أن آثار جائحة كورونا تفاقم تلك التحديات».

وتُعاني مجتمعات السكان الأصليين، بحسب الأمم المتحدة، من ضعف وسائل الحصول على الرعاية الصحية، فضلاً عن وجود معدلات أعلى بكثير من الأمراض، ونقص وسائل الحصول على الخدمات الأساسية، ومرافق الصرف الصحي، وغيرها من التدابير الوقائية الرئيسية مثل المياه النظيفة والصابون والمطهرات وغيرها. وغالباً ما تعاني المرافق الطبية المحلية المتاحة من ضعف التجهيز وقلة الموظفين. وحتى عندما يتمكن السكان الأصليون من الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية، فإنهم غالباً ما يتعرضون للتمييز والإهانة.

(العربي الجديد)

(ساروج بايجو/Getty)

رحّل أفغانستان يخشون كورونا

كابول ـ **صبغة الله صابر**

لم تستقرّ حياة البدو الرحل في أفغانستان، الذين يُعرَفون محلياً بقبائل كوتشي، وذلك منذ انتهاء الحرب في البلاد. واجه هؤلاء، وما زالوا، مشاكل وصعوبات كثيرة، تحديداً في الفترة الأخيرة بسبب التغيرات المناخية من جهة، والتجاذبات السياسية والعرقية والأعراف السائدة من جهة أخرى. يضاف إلى ما سبق تقاسم باقي تبعات الحرب مع شرائح أخرى. كان كل ذلك قبل تفشي جائحة كورونا، لتستمر معاناة البدو الذين فرّقت بينهم الإجراءات التي اتُّخذت على الحدود بين باكستان وأفغانستان وقسمتهم إلى جزأين، ما ضاعف من معاناتهم، ولا سيما بعد الإجراءات المتخذة من أجل مكافحة كورونا.

وبسبب تهميشهم في ما يتعلق بالإجراءات المتعلقة بالوقاية من كورونا، رفع هؤلاء أصواتهم، وتوجه أعضاء هيئة الحفاظ على حقوق البدو الكوتشي وقبائل مناطق جنوب شرق أفغانستان إلى كابول مع بداية تفشي الجائحة، وعقدوا مؤتمراً صحافياً تحدثوا فيه عن سوء أحوال البدو وتعرضهم لخطر الإصابة بكورونا، متهمين الحكومة بالتهميش واللامبالاة إزاء هذه الشريحة المهمة في أنحاء البلاد، التي لها أسهم في اقتصاد البلاد، وخصوصاً في التجارة ورعي المواشي. وطالبوا الحكومة باتخاذ خطوات جادة وفعالة من أجل الحفاظ على أبناء البدو لمكافحة كورونا في أوساطهم. وقالوا إنه إذا ما حصل إصابات بينهم، فإن الفيروس سيصيب كل أبناء هذه الشريحة، لأن أسباب انتشار الوباء بسرعة موجودة بين هؤلاء، منها قلة الوعي الكافي وتدني مستوى التعليم. كذلك إن نمط حياة البدو قائم على الترحال من منطقة إلى أخرى، ما يُعَدّ كافياً لتفشي الجائحة.

في هذا السياق، يقول عضو الهيئة محمد خان كوتشي، إنه لا مكان لقبائل البدو الكوتشي في خطط الحكومة، كذلك فإنها لا تحظى بأي إهتمام، مضيفاً أنها فئة منسيّة تماماً، وأبناؤها معرَّضون كثيراً لخطر الإصابة بكورونا، بسبب طريقة عيشهم وتهميشهم من قبل الحكومة في هذا الجانب وكل جوانب الحياة.

ويقول خان إنه لا حظّ لقبائل كوتشي في عملية السلام الأفغانية، ولا صدى لهم في القضايا الريادية كافة، مطالباً الحكومة الأفغانية، وعلى وجه الخصوص الرئيس أشرف غني، بالاهتمام بحقوق البدو. وحيال الوضع الأمني المتردي والموجة الجديدة من أعمال العنف، التي تسبب تفشي الجائحة أكثر، طلب أعضاء الهيئة من أطراف الحرب، الحكومة وحركة طالبان، إعلان وقف إطلاق نار بشكل عاجل من أجل المواطنين الفقراء في المناطق النائية. فوسط الخوف من تفشي الجائحة والإجراءات المشددة الناجمة عنها، لا يمكنهم التعامل مع تبعات الحرب، كالقتل والإصابات والتشرد.

في هذا الصدد، تقول العضو في الهيئة هوسي أندر: «إننا نناشد طرفي الحرب إعلان وقف إطلاق النار من أجل المواطنين ومن أجلهم أيضاً، لأن كورونا لا ترحم أحداً»، مؤكدة أن «أطراف الحرب تعي جيداً ما حلّ بهذا الشعب... إنه لا يتحمل أكثر».

وتقول هوسي، موجهة كلامها إلى الحكومة وطالبان، إنه «إذا لم يوقفا الحرب من أجل الرجال، فمن أجل النساء وأمهاتهم وأخواتهم وزوجاتهم. هؤلاء هنّ الطرف الأضعف، واللواتي تعرضن لمخاطر ومساوئ بسبب الأعراف السائدة من جهة، وقلة الوعي والاهتمام من جهة أخرى، الأمر الذي يحرمهن الحصول على الرعاية الصحية بشكل عام. فكيف إذا أُصبن بفيروس كورونا؟».

من جهتها، تشير العضو في الهيئة مريم زرمتي إلى وجود فساد كبير في ما يتعلق بالميزانية التي تخصّ هؤلاء. وقالت إن هناك ميزانية خاصة لمناطق البدو الرحل.

بدوره، يقول الرئيس العام للإدارة المعنية بأمور البدو الرحل حبيب الرحمن، إن وزارة الصحة ليس لديها أي تخطيط أو آلية من أجل البدو وحمايتهم من تفشي كورونا، ومساعدتهم في هذا الصدد.

ويشير إلى أن وزارة الصحة أطلقت بعض الحملات من أجل التوعية وكيفية الوقاية، واستفاد البدو بسبب وجودهم في مناطق الحملات. إلا أن الوزارة لم تستهدفهم بشكل خاص، مطالباً السلطات المعنية بالعمل على حماية البدو من جائحة كورونا في إطار خطة ممنهجة، وبالتنسيق مع إدارة أمور البدو.

من جهته، يؤكد الناطق باسم وزارة الصحة وحيد الله مايار لـ«العربي الجديد» إن خطط الوزارة تلحظ البدو، والعمل من أجل تحسينها مستمر لتشمل جميع الشرائح، بمن فيهم البدو.

معاناة مستمرة

تجمّع عدد كبير من البدو الرُّحَّل في 24 إبريل/ نيسان الماضي، في مدينة ميران شاه؛ مركز مقاطعة شمال وزيرستان القبلية الباكستانية، مطالبين السلطات الباكستانية بفتح منفذ غلام خان الحدودي بين الدولتين، لأن معاناتهم تزداد باستمرار، وليس هناك من حل سوى فتح الحدود.

تحقيق

كرنتينا لبنان

نكبة مستمرة منذ الحرب الأهلية

موقع منطقة الكرنتينا القريب من مرفأ بيروت حوّلها إلى منطقة منكوبة تماماً بعد الانفجار الذي شهده قبل أيام. كأنه شريط لا ينتهي من المآسي

هل هناك ما يمكن إصلاحه؟ (حسين بيضون)

بيروت ـ **سارة مطر**

على بُعد أمتار من مرفأ بيروت، تقع منطقة المدوّر التي يُعرف جزء منها شعبياً باسم «الكرنتينا» أو المسلخ. عانت هذه المنطقة على مرّ السنوات من حقباتٍ متتالية من المآسي والإهمال، وجاء الانفجار الأخير في مرفأ بيروت ليزيد من مأساة الناس.

و«الكرنتينا» هي تعريب للكلمة الأجنبية التي تعني «المحجر الصحي»، قبل عشرات السنوات، كان «محجر الكرنتينا» ملاصقاً لمرفأ بيروت، وكانت الغاية منه استقبال ركّاب السفن و«البوابير» الملوّحة بشارة صفراء تشير إلى احتمال وجود مصابين بوباء فتّاك.

ومنذ انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية، ما زال أهالي المنطقة يعانون تداعياتها بعد كل ما خلّفته من تهجير وتدمير لغالبية مبانيها، في ظلّ عدم اكتمال ملف العودة إلى جزء كبير من عقاراتها، ناهيك عن تمركز الشركة المكلّفة جمع نفايات العاصمة وسط الكرنتينا، وما يرافقها من تلوّث، والحديث عن حجر المصابين بفيروس كورونا فيها، الأمر الذي رفضه الأهالي.

محرومة ومنكوبة

وفي جولة ميدانية لـ «العربي الجديد» في المنطقة، يتحدث محمد الخطيب وزوجته فاطمة بحسرة عن لحظات الانفجار. يقول: «منطقتنا فقيرة وشعبية. لا خدمات ولا إنماء، روائح النفايات ترافقنا يومياً، فكيف لنا أن نتحمّل بعد انفجاراً كهذا؟».

توضح فاطمة، وهي أم لأربعة شبان وثلاث فتيات: «السياسيون لا يمنحوننا فرصة لنرتاح ولو قليلاً، إلا أنّ الربّ أعطانا فرصة ثانية للحياة. كنت أعلّق الملابس على الشرفة عندما وقع الانفجار». تضيف: «علا الصراخ والبكاء في الحي بأكمله، وتفرق الأولاد الذين كانوا يلعبون في الشارع، وقد تعرض بعضهم لتشوهات. أمّا منزلنا، فقد دمّر وتصدّعت جدرانه وأسقفه وبتنا من دون باب للمدخل، كما أنّ المبنى الذي نقطن فيه تضرّر بشكل كبير ولم نعد قادرين على تحمّل أي ضربة إضافية. حتّى الملجأ الذي يعود لأيام أجدادنا تدمّر وانهارت أرضيّته».

فاطمة التي كانت تحبس دموعها قبل أن تنفجر بالبكاء، تتذكّر المبنى الذي وُلدت فيه في المنطقة ذاتها والذي تدمّر أيضاً خلال الحرب الأهلية (1975- 1990)، وتقول: «لم تغمض عيني طيلة ليلة الانفجار. عدتُ بالذاكرة إلى الحرب والاجتياح الإسرائيلي (1982) ومجمل ماسينا، التي جعلتني أعاني من مرض في القلب والضغط، ما يجبرني على تناول أربعة أدوية صباحاً ومساءً».

من جهته، يشير محمد إلى أنّه كان جالساً أمام محله المجاور لمنزله، قبل أن يقذفه عصف الانفجار، ويتضرّر محل السمانة بالكامل، وكذلك صالون الحلاقة الرجالي الذي يملكه ابنه. يقول: «إنّه مشهد حرب بامتياز، الزجاج والحديد والدمار في كل مكان، حتّى إنّ جزءاً من الحديد تطاير من المرفأ وصولاً إلى ملعب الكرنتينا».

يتابع: «منطقتنا منطقة أساسية وحيوية، تضمّ مطاحن ومعامل ومصانع ومستشفى حكومياً ومركزاً لتوزيع أدوية الأمراض المزمنة والمستعصية، وشركات ومعارض سيارات، وملاعب رياضية ومعارض صور فوتوغرافية وشركات إعلانات، ناهيك عن معمل الألماس والذهب الذي أقفل أبوابه مع بداية أزمة الدولار. وعلى الرغم من كل ذلك، فإنّ الكرنتينا منطقة محرومة قبل أن تصير اليوم منطقة منكوبة».

استغلوا

في هذا السياق، يختزل طوني المشهد قائلاً: «بيوتنا باتت أكواماً من الزجاج والردم. ماذا يُقال أكثر بعد؟ خسرنا في الحي شهيداً وأصيب ثلاثة أشخاص إصابات خطيرة. لم يترك العهد القوي (عهد الرئيس ميشال عون) مصيبة إلا وحلّت فوق رؤوسنا، لقد أحرقنا عام 1989 وما زال حتى اليوم». يضيف لـ «العربي الجديد»: «نحن اليوم مشرّدون. والدتي المسنة هُجّرت إلى خارج العاصمة، وأنا أتناوب مع شباب المنطقة على الحراسة الليلية تفادياً للسرقات». لافتاً إلى أنّ «الدولة غائبة كلياً عن المنطقة. فمن بادر إلى تقديم الدعم والمساندة هم جمعيات خيرية ومتطوّعون من مختلف المناطق».

أمّا الشاب حاتم زهران، الذي تضرّر مبنى جدّه ووالده وعمّه بشكل بالغ، علماً أنّ المبنى يعود لحقبة السبعينيات، فيقول لـ«العربي الجديد»: «أُصيب أخي وتضرّرت خمس سيارات تملكها عائلتنا»، قبل أن تقاطعه والدته بترداد سؤالها «شفتولي وائل (هل رأيتم وائل)؟»، مشيرةً إلى أنّه السؤال الوحيد الذي راودها لحظة الانفجار. فوائل، ابن الـ21 عاماً، كان على دراجته النارية قرب ممثال المغتربين حيث أصيب في عينيه وأنفه وخضع لعملية جراحية.

الوالدة المجروحة تتذكّر كيف خسرت ابنها الثاني منذ نحو أربع سنوات وهو بعمر 23 عاماً، وذلك بسبب حادث سير ناجمٍ عن إهمال الطرقات. وتقول: «ارحموا الشعب أيها المسؤولون، اتركوا كراسيكم واستقيلوا، فنحن نرى الموت بأعيننا بشكل دائم. تربّينا على الحرب الأهلية. تدمّرت أحلامنا وعجزنا عن متابعة تحصيلنا العلمي، فما كان منا إلا المكافحة من أجل تعليم أبنائنا، لا لنخسرهم بلحظة من الزمن».

كارلا شوفاني، وهي والدة توأم بعمر السنة وشهرين، والتي أصيبت معهما بجروح في اليدين والقدمين والرقبة، وتناثرت دماؤهم في أرجاء المنزل، تختصر الألم بالقول: «الوضع مبكٍ. نجونا، أنا وطفلاي الصغيران، بمعجزة وسط كل هذا الدمار الشامل. لم يبقَ لنا منزل بؤوينا أو سيارة»، محمّلة مسؤولية الانفجار «للمسؤولين القبضايات الشرفاء الذين يحبّون بلدهم وأبناء وطنهم».

> بيوتنا باتت أكواماً من الزجاج والردم. ماذا يُقال أكثر بعد؟

المستشفى مدمّر

يأسف المدير العام لوزارة الصحة العامة، فادي سنان، في حديث لـ «العربي الجديد»، للكارثة التي حلّت بمستشفى الكرنتينا، والذي دُمّر كلّيّاً وتوقف العمل فيه بشكل كامل. كذلك لحقت أضرار جسيمة بمستودع الأدوية الخاص بالأمراض المزمنة والمستعصية واللقاحات، ومركز توزيع الأدوية، ما دفعنا إلى مناشدة الدول الصديقة لتقديم الدعم والمساعدة.

يتذكروننا في الانتخابات

في مختلف أرجاء منطقة المدوّر، تنشط عمليات إزالة الركام والدمار من قبل الأهالي والمتطوّعين، إضافة إلى توزيع المساعدات الطبية والغذائية. والجدير ذكره، أنّ منطقة الكرنتينا - المدوّر التي تضمّ ثكنة للجيش اللبناني ومقرّاً لفوج إطفاء بيروت، ما زالت آثار الرصاص أيام الحرب الأهلية بادية على بعض مبانيها وجدرانها. وقد شكّلت عبر التاريخ ملجأً للعديد من اللاجئين والمهجّرين، حيث أقيمت على أرضها مخيمات للأرمن مطلع القرن الماضي وللفلسطينيين الذين لجأوا إلى لبنان بعد نكبة العام 1948، وللسوريين الذين كانوا يعملون في لبنان وغادروه خلال الحرب.

يوضح أحد المتطوّعين أنّ «منطقة الكرنتينا والمدوّر بشكل عام تضمّ سكاناً من مختلف الطوائف والمذاهب، غير أنّ معظمهم يعيش في الإيجار ويتقاضون دخلاً محدوداً، ولا يزورهم السياسيّون إلا وقت الانتخابات النيابية والبلدية».

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

أكاديميا

العملية التعليمية وسط الفوضى

زهير هواري

من الصعب حصر الانعكاسات التي طاولت قطاع التعليم نتيجة حال الفوضى التي شهدتها المنطقة العربية، خصوصاً وأن الكثير منها ما زال في المعمعة نفسها. مع ذلك، يمكن الاكتفاء بإشارات موجزة وسريعة ودون تفاصيل علّها تظهّر ما عليه عملية التعليم.

فالمؤكد أن الحركة الطالبية في التعليم العالي واكبت الحالات الاحتجاجية العامة على السياسات المعتمدة والفساد المستشري في أوصال ومفاصل الدول. ومثل هذا الوضع يبرز في حالات كل من موريتانيا والجزائر والعراق ولبنان. على أن ذلك لم ينحصر بالطلاب الجامعيين الذين نزلوا إلى الشوارع، بل شمل طلاب المرحلة الثانوية وبمشاركة الأساتذة والمعلمين في مختلف مراحل التعليم. وقد رفع هؤلاء شعارات ومطالب سياسية وتعليمية وتوظيفية وخدماتية تطاولهم.

في اليمن وليبيا، وهما نموذج لحربين أهليتين لهما امتداداتهما الإقليمية وعمقهما القبلي والجهوي، لفتت المنظمات الدولية المعنية بحقوق الأطفال والإنسان إلى الانتهاكات التي يتعرض لها القطاع التعليمي من مؤسسات وأساتذة وإداريين. والأفدح عمليات التحاق الأطفال بالجماعات المقاتلة المتطرفة، ما يعني أن هؤلاء، الذين يجب أن يكون مكانهم صفوفهم الدراسية باتوا مقاتلين، أو ما تسميه المنظمات الدولية «الجنود الأطفال». رافق ذلك استهداف البنى التحتية والمرافق التعليمية في شتى أنحاء البلاد، وهو ما يؤدي إلى مضاعفات بالغة السلبية على القطاع.

وفي لبنان، ومنذ مطلع العام الدراسي في أيلول/ سبتمبر الماضي، تسود حال من الفوضى مقترنة بتظاهرات وقطع طرقات، ما حال ويحول دون انتظام الدراسة التي فاقمها إقرار سلسلة رواتب جديدة للمعلمين والأساتذة رفض القطاع الخاص دفعها. وفي سورية، بات نصف عدد سكان البلاد بين مهجر ونازح، وضمنهم المعلمون والتلامذة وذووهم، أي ما مجموعه 10 ملايين نسمة فقدوا طابع الاستقرار وباتوا لاجئين مشتتين في الدول القريبة والبعيدة. وفي فلسطين المحتلة، تواصل دولة الاحتلال مساعيها لإنهاء القضية الفلسطينية وتهويد البلاد وتعمل على منع تدريس المنهاج الفلسطيني في القدس، ما يشكل تعدياً على حقوق الشعب الفلسطيني وانتهاكاً للاتفاقيات والمعاهدات الدولية، خصوصاً معاهدة جنيف الرابعة، وما تتضمنه من نصوص حيال الوضع التعليمي في الدول المحتلة. أما في قطاع غزة فيواصل جيش الاحتلال استهداف وتدمير المؤسسات التعليمية، ويمنع وصول مواد البناء، ما يعيق عملية ترميمها. إن الاحتجاجات والصراعات وإغلاق المدارس وعدم انتظام الدوام المدرسي ودمار البنى التحتية التعليمية، كلها عوامل تدفع للسؤال عن وجود العملية التعليمية أساساً ضمن شروطها المعروفة.

(باحث وأكاديمي)

الحياة التي غادرت بيروت قبل الأوان

الركام يملأ بيروت (حسين بيضون)

لا نقوى على الشعور. نسرق ما تبقّى من حياة في لبنان. وربّما لم تعد تعنينا. نشعر أننا نجلس بين الركام من دون أن نكون قادرين على الحركة. أيّ كابوس قد يأتينا ليلاً قد يتحقق. هي دعوة إلى اللبنانيين بأن يتوقوا عن الحلم، أيا كان، ولو كان شراء نبتة صغيرة ووضعها في البيت.

الذهول يرفض أن يُفارق الوجوه. ولماذا يفعل؟ هي قنبلة نووية غيرت معالم بيروت. العودة إلى لحظة الخروج من الحرب الأهلية، ولحظة الخروج من حرب تموز التي استمرّت 33 يوماً. هذه اللحظات لا بدّ أن تتكرّر في حياة اللبنانيين. والجميع يردد السؤال نفسه: «ماذا بعد؟ لكن هل هناك أسوأ؟». يقول أحد المواطنين: «حتّى التنفّس صار كثيراً علينا؟». مشيراً إلى السموم التي صارت موجودة في الهواء.

وكما في كل أزمة، تأتي المبادرات المجتمعية، سواء كانت من جمعيات أو شباب متطوعين، لتحل محل الدولة، وتقدم ما تيسر من مساعدات، وتساعد الناس على كنس الزجاج الذي يكاد يكون المشهد اللامع الوحيد، على سريالية، وسط الدمار. وهذا على إنسانيته، قد يكرّس الدولة البديلة، ويزيد من فساد الأصلية، والناس على قناعة بالفساد. ما حدث لا يمكن أن يكون صدفة أو حظّاً سيئاً. لا يمكن أن يكون قوّة خارقة أطلقها المُنجّمون اللبنانيون الأكثر شهرة، والذين يطلون على الشاشات في المناسبات السعيدة والماسي. تقول ليلى، التي لم يتأذّ أحد من أفراد عائلتها، ولا حتّى بيتها، إنها تشعر بالخجل من الناس. كيف لها أن تستيقظ وتشرب قهوتها وتتسلم إلى المراسلين يستضيفون الفاسدين، ثم تعدّ الطعام، وتمضي يومها كالمعتاد. حزنها لا يفيد أحداً، ولا يساعد في إعادة الإعمار. من جهة أخرى، تشعر بالعجز، وكان ساقيها عاجزتان عن تجاوز باب بيتها. تفضّل ألّا ترى ما حصل. الكلام أقل ثقلاً من الصور. «حين يقولون هيروشيما بيروت، أعود إلى بعض الصور في الذاكرة، لكنني قادرة على إيقاف الشريط. كيف أنظر إلى وجه فتيات: «السياسيون لا يمنحوننا فرصة لنرتاح ولو قليلاً، إلا أنّ الربّ أعطانا فرصة ثانية للحياة. كنت أعلّق الملابس على الشرفة عندما وقع الانفجار». تضيف: «علا الصراخ والبكاء في الحي بأكمله، وتفرق الأولاد الذين كانوا يلعبون في الشارع، وقد تعرض بعضهم لتشوهات. أمّا منزلنا، فقد دمّر وتصدّعت جدرانه وأسقفه وبتنا من دون باب للمدخل، كما أنّ المبنى الذي نقطن فيه تضرّر بشكل كبير ولم نعد قادرين على تحمّل أي ضربة إضافية. حتّى الملجأ الذي يعود لأيام أجدادنا تدمّر وانهارت أرضيّته». فاطمة التي كانت تحبس دموعها قبل أن تنفجر بالبكاء، تتذكّر المبنى الذي وُلدت فيه في المنطقة ذاتها والذي تدمّر أيضاً خلال الحرب الأهلية (1975- 1990)، وتقول: «لم تغمض عيني طيلة ليلة الانفجار. عدتُ بالذاكرة إلى الحرب والاجتياح الإسرائيلي (1982) ومجمل ماسينا، التي جعلتني أعاني من مرض في القلب والضغط، ما يجبرني على تناول أربعة أدوية صباحاً ومساءً».

من جهته، يشير محمد إلى أنّه كان جالساً أمام محله المجاور لمنزله، قبل أن يقذفه عصف الانفجار، ويتضرّر محل السمانة بالكامل، وكذلك صالون الحلاقة الرجالي الذي يملكه ابنه. يقول: «إنّه مشهد حرب بامتياز، الزجاج والحديد والدمار في كل مكان، حتّى إنّ جزءاً من الحديد تطاير من المرفأ وصولاً إلى ملعب الكرنتينا».

يتابع: «منطقتنا منطقة أساسية وحيوية، تضمّ مطاحن ومعامل ومصانع ومستشفى حكومياً ومركزاً لتوزيع أدوية الأمراض المزمنة والمستعصية، وشركات ومعارض سيارات، وملاعب رياضية ومعارض صور فوتوغرافية وشركات إعلانات، ناهيك عن معمل الألماس والذهب الذي أقفل أبوابه مع بداية أزمة الدولار. وعلى الرغم من كل ذلك، فإنّ الكرنتينا منطقة محرومة قبل أن تصير اليوم منطقة منكوبة».

استغلوا

في هذا السياق، يختزل طوني المشهد قائلاً: «بيوتنا باتت أكواماً من الزجاج والردم. ماذا يُقال أكثر بعد؟ خسرنا في الحي شهيداً وأصيب ثلاثة أشخاص إصابات خطيرة. لم يترك العهد القوي (عهد الرئيس ميشال عون) مصيبة إلا وحلّت فوق رؤوسنا، لقد أحرقنا عام 1989 وما زال حتى اليوم». يضيف لـ «العربي الجديد»: «نحن اليوم مشرّدون. والدتي المسنة هُجّرت إلى خارج العاصمة، وأنا أتناوب مع شباب المنطقة على الحراسة الليلية تفادياً للسرقات». لافتاً إلى أنّ «الدولة غائبة كلياً عن المنطقة. فمن بادر إلى تقديم الدعم والمساندة هم جمعيات خيرية ومتطوّعون من مختلف المناطق».

أمّا الشاب حاتم زهران، الذي تضرّر مبنى جدّه ووالده وعمّه بشكل بالغ، علماً أنّ المبنى يعود لحقبة السبعينيات، فيقول لـ«العربي الجديد»: «أُصيب أخي وتضرّرت خمس سيارات تملكها عائلتنا»، قبل أن تقاطعه والدته بترداد سؤالها «شفتولي وائل (هل رأيتم وائل)؟»، مشيرةً إلى أنّه السؤال الوحيد الذي راودها لحظة الانفجار. فوائل، ابن الـ21 عاماً، كان على دراجته النارية قرب ممثال المغتربين حيث أصيب في عينيه وأنفه وخضع لعملية جراحية.

الوالدة المجروحة تتذكّر كيف خسرت ابنها الثاني منذ نحو أربع سنوات وهو بعمر 23 عاماً، وذلك بسبب حادث سير ناجمٍ عن إهمال الطرقات. وتقول: «ارحموا الشعب أيها المسؤولون، اتركوا كراسيكم واستقيلوا، فنحن نرى الموت بأعيننا بشكل دائم. تربّينا على الحرب الأهلية. تدمّرت أحلامنا وعجزنا عن متابعة تحصيلنا العلمي، فما كان منا إلا المكافحة من أجل تعليم أبنائنا، لا لنخسرهم بلحظة من الزمن».

كارلا شوفاني، وهي والدة توأم بعمر السنة وشهرين، والتي أصيبت معهما بجروح في اليدين والقدمين والرقبة، وتناثرت دماؤهم في أرجاء المنزل، تختصر الألم بالقول: «الوضع مبكٍ. نجونا، أنا وطفلاي الصغيران، بمعجزة وسط كل هذا الدمار الشامل. لم يبقَ لنا منزل بؤوينا أو سيارة»، محمّلة مسؤولية الانفجار «للمسؤولين القبضايات الشرفاء الذين يحبّون بلدهم وأبناء وطنهم».

> بيوتنا باتت أكواماً من الزجاج والردم. ماذا يُقال أكثر بعد؟

المستشفى مدمّر

يأسف المدير العام لوزارة الصحة العامة، فادي سنان، في حديث لـ «العربي الجديد»، للكارثة التي حلّت بمستشفى الكرنتينا، والذي دُمّر كلّيّاً وتوقف العمل فيه بشكل كامل. كذلك لحقت أضرار جسيمة بمستودع الأدوية الخاص بالأمراض المزمنة والمستعصية واللقاحات، ومركز توزيع الأدوية، ما دفعنا إلى مناشدة الدول الصديقة لتقديم الدعم والمساعدة.

يتذكروننا في الانتخابات

في مختلف أرجاء منطقة المدوّر، تنشط عمليات إزالة الركام والدمار من قبل الأهالي والمتطوّعين، إضافة إلى توزيع المساعدات الطبية والغذائية. والجدير ذكره، أنّ منطقة الكرنتينا - المدوّر التي تضمّ ثكنة للجيش اللبناني ومقرّاً لفوج إطفاء بيروت، ما زالت آثار الرصاص أيام الحرب الأهلية بادية على بعض مبانيها وجدرانها. وقد شكّلت عبر التاريخ ملجأً للعديد من اللاجئين والمهجّرين، حيث أقيمت على أرضها مخيمات للأرمن مطلع القرن الماضي وللفلسطينيين الذين لجأوا إلى لبنان بعد نكبة العام 1948، وللسوريين الذين كانوا يعملون في لبنان وغادروه خلال الحرب.

يوضح أحد المتطوّعين أنّ «منطقة الكرنتينا والمدوّر بشكل عام تضمّ سكاناً من مختلف الطوائف والمذاهب، غير أنّ معظمهم يعيش في الإيجار ويتقاضون دخلاً محدوداً، ولا يزورهم السياسيّون إلا وقت الانتخابات النيابية والبلدية».

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

قصص خمس ممرضات قضين في انفجار مرفأ بيروت

بيروت ـ **خليل العلي**

إنها لعبة القدر. ليس صدفة كان مجيء ميراي جرمانوس، كي تحلّ مكان زميلتها بديلة، ولم يكن ركض جيسيكا بازدجيان لتلتحق بدوامها صدفة. كان كل شيء يسير كالمعتاد في مستشفى «القديس جاورجيوس» في منطقة الأشرفية في بيروت، إلى أن دوى الانفجار الضخم في مرفأ بيروت، وفي لحظات لم يعد أي شيء كما كان. تغيّرت معالم المستشفى وصار مبنى منكوباً، وقضت بداخله أربع ممرضات في مكان عملهن.

تقول وفاء معلوف، مديرة قسم التمريض في المستشفى، لـ «العربي الجديد»: «يوم الانفجار استشهدت أربع ممرضات داخل المستشفى. جيسيكا بازدجيان ممرضة تعمل في المستشفى منذ عامين وهي مندفعة وتلبي النداء في أي وقت يُطلب منها الحضور. هي جريئة وقوية، وصلت إلى المستشفى للالتحاق بعملها وبعد دخولها من الباب الرئيسي بلحظات دوى الانفجار الذي وصل عصفه إلى المدخل، حيث دفع بها بقوة نحو أحد الأعمدة ليرتطم رأسها به وتستشهد فوراً». تضيف: «في الطابق التاسع كانت جيسيكا قهوجي تتابع عملها عندما سمعت دوي الانفجار الأول، وشاهدت الدخان المتصاعد من منطقة المرفأ. حملت هاتفها الخلوي والتقطت صورة من النافذة وقالت لزملائها إن هناك حريقاً. لكن عصف الانفجار الثاني، والذي كان مهولاً، وصل إلى النافذة حيث كانت تقف، ما أدى إلى وفاتها على الفور». تتابع معلوف: «كانت الممرضة ميراي جرمانوس في إجازة إلا أن زميلتها في العمل اتصلت بها كي تحل مكانها لأنها لم تستطع الحضور إلى المستشفى. وخلال دوام عملها بينما كانت في غرفة أحد المرضى تهتم به في الطابق السادس من المبنى، تطايرت النوافذ الزجاجية بفعل الانفجار وأصابتها بقوة ما أدى إلى وفاتها فوراً وسط حالة من الفوضى والدمار.

أما لينا أبوحمدان، وهي تعمل مساعدة ممرضة في الطابق الخامس، فكانت تهتم بعدد من المرضى في الطابق، ولم تكن تعلم أنها لحظاتها الأخيرة، قبل أن يتطاير زجاج النوافذ ليودي بحياتها. كما أصيبت 17 ممرضة بجروح مختلفة، منهن سبع ممرضات ينتقلن العلاج في مستشفيات أخرى».

تشرح معلوف أنه حتى بعد وقوع الانفجار كان فريق التمريض ينقل المرضى إلى الطوابق السفلية «لم يتركوا أي مريض في مكانه حيث تم نقل المرضى إلى مستشفيات أخرى، وكان الأطباء يجرون العمليات الجراحية ويسعفون الجرحى باستخدام إضاءة الهواتف الخلوية بسبب انقطاع التيار الكهربائي». لم تعد المستشفى قادرة على متابعة العمل وتقديم الخدمات الطبية وذلك بفعل الأضرار الجسيمة في الطوابق والأقسام كافة، إلا أن الحركة داخل حرم المستشفى أشبه بخلية نحل حيث يعج المبنى والباحة الخارجية بالمتطوعين من الشباب لإزالة آثار الدمار والمباشرة في عملية ترميم المبنى وإصلاح الأعطال. وسيتم إنشاء مستشفى ميداني في باحة المدرسة المقابلة للمستشفى، بحسب ما ذكر أحد القيمين على المستشفى. وأقيمت الصلوات لراحة نفس الممرضات في المستشفى الذي خسر أربعاً من أهالينا وزملائهن وسط جو من الحداد والتأثر والحزن.

> بلحظة لم يعد هناك مستشفى لأننا نبعد عن مكان الانفجار حوالي 300 متر

مستشفى الوردية

المشهد في مستشفى الوردية في منطقة الجميزة القريبة من المرفأ لا يختلف كثيراً عن المشهد الأول. 18 طابقاً مجهزاً بأحدث المعدات الطبية تضررت بالكامل. فقد تهاوت الأسقف المستعارة، وتطايرت النوافذ، وتحطم الزجاج، ولم يعد شيء على حاله الأول. في المستشفى قضت الممرضة جاكلين جبرين بينما كانت تقوم بعملها في قسم سرطان وترميم الدي في الطابق السابع. تقول مديرة المستشفى الراهبة نيكولا عقيقي: «افتتح المستشفى عام 2012 ليقدم الخدمات الطبية، لكن بلحظة لم يعد هناك مستشفى لأننا نبعد عن مكان الانفجار حوالي 300 متر. تحطمت النوافذ والواجهات وتطايرت المعدات الطبية. كنت أنا ومجموعة من الراهبات في الطابق التاسع. أصيب الجميع بجروح. وأنا أصبت في قدمي».

تضيف: «منذ عام افتتحنا قسم سرطان وترميم الدي في الطابق السابع وكانت الممرضة جاكلين جبرين تقوم بعملها في الطابق حين وقع الانفجار. سقط جدار الغرفة عليها ما أدى إلى وفاتها، وأصيب عدد من الممرضات بجروح مختلفة. إحداهن أصيبت في عينها ونقلت إلى مستشفى اخر لإجراء عملية جراحية، كذلك أصيبت ممرضة أخرى بنزيف في الدماغ وتم إسعافها».

تلفت إلى أنه كان في المستشفى أكثر من 25 مريضاً عندما وقع الانفجار تم إجلاؤهم باستخدام الدرج، منهم من تم نقله إلى مستشفيات أخرى ومنهم من توجه إلى منزله لأن حالته تسمح بذلك. إحدى الممرضات حملت طفلة كانت قد وُلدت قبل ساعة من الانفجار وركضت بها باتجاه الشارع قبل أن يستلمها دووها. تختم بالقول: «نحن بحاجة إلى المساعدة العاجلة من أجل أن يعود المستشفى إلى العمل ويقدّم خدماته للمواطنين».

أهالي الممرضات الضحايا في مستشفى «القديس جاورجيوس» (العربي الجديد)

العراق نحو تشريع قانون «العنف الأسري»

القانون سيحميها (حيدر حمداني/ فرانس برس)

> قريباً، سيكون العراق على موعد مع إنجاز، يتمثّل في إقرار قانون العنف الأسري لحماية المرأة والطفل الذي صادق عليه مجلس الوزراء، بانتظار مجلس النواب، وإن كان ما زال يصطدم بموقف الأحزاب الدينية

بغداد ـ **زيد سالم**

طوال السنوات الماضية، لم يتمكّن العراق من إقرار قانون العنف الأسري لحماية المرأة والطفل، على الرغم من الحوادث التي تشهدها البلاد من حين إلى آخر، والتي تؤدي إلى مقتل نساء من جراء العنف تحت عنوان جرائم الشرف. وكانت الأحزاب الدينية إحدى أكبر العقبات التي حالت دون تمرير القانون. وتبدو حكومة الرئيس مصطفى الكاظمي عازمة على تمرير القانون خلال فترته الحالية المؤقتة، بعد إقراره من قبل مجلس الوزراء ورفعه إلى مجلس النواب. وأعلن المتحدث باسم رئيس مجلس الوزراء العراقي، أحمد ملا طلال، أخيراً، عن مصادقة المجلس على مشروع القانون وإحالته إلى مجلس النواب للمصادقة عليه.

ويحمي القانون، بحسب بنوده، «الشرائح الضعيفة في المجتمع»، مثل الأطفال والنساء، ويعاقب الرجال الذين يمارسون العنف والضرب والقتل. ويأتي إقرار القانون بعد سنوات من مطالبات منظمات محلية ودولية، وفي ظل ارتفاع معدلات العنف الأسري، التي ارتفعت نسبتها خلال الحجر المنزلي ضمن إجراءات الوقاية من فيروس كورونا خلال الأشهر الماضية.

وقالت وزيرة الهجرة والمهجّرين إيفان جابرو، وهي ناشطة نسوية: «نأمل التصويت عليه في مجلس النواب بأسرع وقت ممكن لإيقاف العنف الذي تتعرض له العديد من الأسر العراقية»، مؤكدة أن «لهذا القانون أهمية كبيرة كونه سيشكّل نقلة نوعية في حماية حقوق الأسرة العراقية أسوة بالقوانين والأنظمة المعمول بها في غالبية دول العالم». وكان بيان مشترك صادر عن ممثلات المرأة في البرلمان والحكومة قد أوصى في وقت سابق بالإسراع في تشريع قانون الحماية من العنف الأسري وجعله من أولويات عمل مجلس النواب، والتوصية لرئاسة مجلس النواب بجعله في جدول أعمال أولى الجلسات.

ويوضح البيان أن «المجتمعات أصدرت توصية أخرى تتعلق بمناشدة السلطة القضائية لإيلاء جرائم العنف الأسري أهمية قصوى، والعمل على عدم إفلات مرتكبيها من القصاص العادل»، فيما طالب الحكومة ووزارة الداخلية «تقديم الدعم اللازم لمديرية حماية الأسرة والشرطة المجتمعية لتمكينها من القيام بواجباتها بالشكل الأمثل وبما يتلاءم مع التحديات الكبيرة».

في هذا السياق، تشير الناشطة المستقلة من عضّويتها في البرلمان هيفاء الأمين إلى أنّ «المصادقة على قانون العنف الأسري وتحديد العقوبات الخاصة بالعنف سيؤدي إلى محاسبة مرتكبي الجرائم، والحد من الظاهرة. ولا يمكن أن ننكر حصول بعض حالات العنف ضد الزوج، الذي يندرج أيضاً ضمن قانون العنف الأسري». تتابع في حديثها لـ «العربي الجديد»: «القانون تأخر كثيراً في العراق، من جرّاء سوء الفهم لمشروع القانون من قبل بعض النواب الإسلاميين الذي يظنون أنه يتعارض مع الشريعة الإسلامية، لكن حان الوقت لإقراره».

أما الحقوقية هالة العزاوي، فتقول لـ «العربي الجديد» إن «إعلان وصول مشروع القانون إلى البرلمان والمصادقة عليه ليس كافياً، بل تطبيقه وتحديداً بين الأوساط العشائرية، خصوصاً أن بعض المناطق في العراق تنعدم فيها الرحمة بسبب الذكورية والحصانة المعنوية التي يحظى بها الرجل على حساب المرأة. وبين فترة وأخرى، نسمع عن جرائم مروعة».

تضيف لـ«العربي الجديد» أن «الكثير من العراقيات يُقتلن سنوياً بسبب العنف الأسري، كما أن كثيراً من الأطفال يقتلون ويعذبون ويشوهون بسبب التعنيف من دون أن يكون هناك أي دور للحكومة العراقية. وتندرج هذه الحوادث ضمن جرائم الشرف والموت المفاجئ».

من جهتها، توضح الناشطة النسوية فرح عوّاد ناصر، وهي من بغداد، أن «غالبية الاعتداءات التي تستهدف الأطفال والنساء في العراق تصدر عن الأخ والزوج، وتحدث لأسباب عصبية لا تستوجب التعنيف، كما أن للفقر دوراً كبيراً في انتشار ظاهرة العنف الأسري»، مبينة لـ «العربي الجديد» أن «بعض الرجال في العراق يستندون إلى نصوص دينية تبيح لهم تأديب الزوجة، وسمعنا كثيراً عن نساء توفين من جرّاء التأديب، وهذا ما لا يقبله العقل والدين».

بدوره، يؤكد عضو البرلمان العراقي علي البديري أنه «من المهم قراءة قانون العنف الأسري والمصادقة عليه، التزاماً بالدور الحقيقي لمجلس النواب، وللحاجة الملحة إليه، ولا سيما مع استمرار أعمال العنف داخل الأسرة العراقية وتوسع الظاهرة بسبب عدم محاسبة المتسببين بالعنف».

> لهذا القانون أهمية كبيرة كونه سيشكّل نقلة نوعية في حماية حقوق الأسرة العراقية